AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور توطين رواتب القطاع العام في زيادة السيولة المصرفية

(القطاع المصرفي العراقي انموذجاً)

م.د. حيدر حسين علي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط
Hayderh601@uowasit.edu.iq

م.د. ولاء عبد النبي عبود
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط
wabood@uowasit.edu.iq

م. د. كوثر كريم عبد الرزاق
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط
kabdulrazak@uowasit.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى ابراز دور توطين رواتب القطاع العام في تحسين مستوى السيولة المصرفية لدى المصارف من خلال زيادة الودائع وتوسيع قاعدة العملاء مما يمكنها من تقديم خدمات مالية متنوعة فضلاً عن تخفيض التعاملات النقدية، وتعزيز الاستقرار المالي للمصارف مما يعزز النمو الاقتصادي في البلد، ومن خلال استمارة الاستبيان توصل البحث الى ان هناك أثر محدود للتوطين على السيولة فبالرغم من الإمكانيات النظرية التي يوفرها توطين الرواتب لتعزيز السيولة المصرفية، إلا أن النتائج العملية في الدراسة لم تظهر فروقًا ملحوظة، و قد يكون ذلك نتيجة لعوامل مثل قيود حجم العينة أو عدم كفاية تباين المتغيرات المدروسة ، ولابد من دعم البنية التحتية الرقمية للمصارف العراقية وإنّ نجاح عملية توطين الرواتب في تحقيق الودائع البنكية وتنشيط دورة الائتمان يعتمد بشكل كبير على تطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية. فقد يكون نقص الاستثمار في التقنيات الرقمية أحد العوائق التي تقلل من تأثير التوطين.

Abstract:

The study aims to highlight the role of localizing public sector salaries in improving bank liquidity levels by increasing deposits and expanding the customer base. This enables banks to provide diverse financial services, reduces cash transactions, and enhances the financial stability of banks, which in turn promotes economic growth in the country. Through a questionnaire, the study concluded that localization has a limited impact on liquidity. Despite the theoretical potential offered by localizing salaries to enhance bank liquidity, the practical results of the study did not reveal significant differences. This may be due to factors such as sample size limitations or insufficient variance of the studied variables. It is imperative to support the digital infrastructure of Iraqi banks. The success of the localization

process in generating bank deposits and stimulating the credit cycle depends largely on the development of technological and digital infrastructure. Lack of investment in digital technologies may be one of the obstacles that mitigate the impact of localization.

المقدمة:

ان عملية توطين رواتب القطاع العام من السياسات الاقتصادية التي تتبناها العديد من الدول لتحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، خاصةً في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي يواجها العراق، وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي وتوطين الخدمات المصرفية) إلا أنّ الدراسات التي تركز على العلاقة بين توطين رواتب القطاع العام وزيادة السيولة المصرفية في سياق النظام المصرفي العراقي لا تزال قليلة نسبياً، وتشير الدراسات العالمية إلى أن استخدام الأنظمة البنكية لتسليم الرواتب يعزز من حجم الودائع البنكية ويساهم في تنشيط دورة الائتمان ، إلا أن تطبيق هذه النتائج على البيئة العراقية يتطلب دراسة متعمقة تأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية والاقتصادية المحلية، وتكمن الفجوة البحثية في قلة الدراسات التجريبية والتحليلية التي توضح الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوطين رواتب القطاع العام على السيولة المصرفية في العراق، مع ضرورة تحليل التحديات البنيوية التي قد تعيق تحقيق الفوائد المتوقعة.

مشكلة البحث

يرتكز البحث على مشكلة عدم تحقيق النظام المصرفي العراقي للاستفادة الكاملة من مصادر السيولة المتاحة نتيجة التعاملات النقدية غير الرسمية وانتشار الدفع النقدي، فغياب التحول الرقمي الكامل في دفع الرواتب يؤدي إلى فقدان فرص لتعزيز الودائع البنكية وتنشيط دورة الائتمان، مما يحد من قدرة البنوك على تقديم خدمات ائتمانية تدعم النمو الاقتصادي الوطني.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرًا لأنها تسلط الضوء على:

- **دور السياسات الحكومية :**في تحسين البيئة المالية ودعم استقرار النظام المصرفي.
- **تحقيق الشمول المالي :**عبر دمج عدد أكبر من المواطنين في النظام البنكي.
- **توفير بيانات تحليلية :**يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسات والمصرفيين لتطوير استراتيجيات مالية تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.
- **تقديم نموذج تطبيقي :**للدول ذات السياقات الاقتصادية المشابهة لعراق، مما يسهم في تبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

فرضية البحث:

تعتمد الدراسة على الفرضية الأساسية التالية:

"يؤدي توطين رواتب القطاع العام في العراق، عبر تحويلها إلى النظام المصرفي باستخدام القنوات الإلكترونية، إلى زيادة ملحوظة في السيولة المصرفية، إذ يسهم ذلك في رفع معدلات الودائع وتنشيط دورة الائتمان، مما يعزز من الاستقرار المالي للنظام المصرفي ويساهم في دعم النمو الاقتصادي الوطني."

وتستند هذه الفرضية إلى فكرة أن تحويل التعاملات النقدية إلى تعاملات إلكترونية يتيح للبنوك التحكم بشكل أفضل في تدفق الأموال، مما ينعكس إيجابياً على مؤشرات السيولة والإقراض، كما يشجع على دمج شريحة أكبر من المواطنين في النظام المالي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

1. **تحليل تأثير توطين رواتب القطاع العام على زيادة الودائع البنكية** :من خلال قياس حجم السيولة المتدفقة إلى النظام المصرفي عقب تطبيق هذه السياسة.
2. **تقييم دور هذا التوطين في تنشيط دورة الائتمان** :ومدى تأثيرها على تقديم القروض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. **استقصاء التحديات البنيوية والتكنولوجية** :التي قد تواجه عملية التوطين وكيفية تجاوزها.
4. **مقارنة التجارب الدولية مع الحالة العراقية** :لاستخلاص الدروس المستفادة وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي للبنوك العراقية.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لتوطين الرواتب

أولاً- مفهوم توطين الرواتب:

يعرف توطين الرواتب على انه طريقة إلكترونية تستخدم لتقديم كشوف المرتبات، إنه بديل لإصدار شيكات الدفع الورقية ويزيل الحاجة إلى الاستلام النقد في شيك الورقي[1].

ويمكن تعريفه بأنه بطاقة مدفوعة مقدماً يقدمها صاحب العمل لدفع صافي رواتب الموظفين. بمجرد أن يودع صاحب العمل (المنظمة أي الدائرة أو الجهة التي تقوم بتوطين رواتب موظفيها في المصرف) لأموال في حساب الموظف، وبعدها يمكن للموظف استخدامها لشراء العناصر، سحب النقدية ودفع الفواتير، وهذه البطاقات تقظي الحاجة الى شيكات الورقية[2].

1.Connecting the Commonwealth, Kentucky Human Resource Information System ,Answers to Frequently Asked Direct Deposit Questions, (2015),p1.

2 . Harrison .Kayla, (2018), What Is a Paycard ? p1,https://www.businessnewsdaily.com/

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف توطين الرواتب بأنه أحد أنواع طرق الدفع الإلكتروني الخاص بالرواتب والأجور، إذ انه يوفر الأمان والسهولة للعاملين باستيفاء رواتبهم وأجورهم بشكل الكتروني بدلاً من الطرق التقليدية القديمة، ويتم ذلك من خلال بطاقة الكترونية تمنح لهم مستندة إلى حساب مصرفي جاري أو توفير في أحد المصارف أو حتى بدون حساب مصرفي، وبالتالي الحصول على رواتبهم لحظة ايداعها في حساباتهم أو بطاقاتهم المصرفية عن طريق أجهزة الصراف الآلي أو نقاط البيع (POS)[1] .

ثانياً- أهداف عملية توطين الرواتب:

تهدف عملية التوطين الى مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها كالآتي:

1- تهدف الى توفير الضمانات اللازمة للموظفين من أجل الاستفادة من التسهيلات الائتمانية وقروض الإسكان والمدارس والسيارات.

2- التقليل من التداول النقدي للأوراق المالية.

3- تساعد على عدم تعامل مدير الرواتب في الدائرة مع النقد الكبير وتوزيعه على الموظفين، مع عدم الحاجة إلى تجمع الموظفين أمام دائرة الرواتب في بداية كل شهر وانتظار لدورهم لتسلم مرتباتهم الشهرية.

4- تمكين السياسة النقدية من اجراء الحسابات اللازمة للتطور.

5- التقليل من مخاطر وجود نقد كبير في خزينة الدائرة، وبالخصوص بعد ان تكررت حالات سرقة رواتب دوائر الدولة.

6- زيادة السيولة النقدية للمصارف التي قد تستخدمها كقروض لرجال الأعمال وبذلك تساهم رواتب موظفي الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

7- تساهم عملية توطين الرواتب ومن خلال الدفع الالكتروني في دفع أجور الماء، الكهرباء، الأنترنيت، فواتير البطاقة الائتمانية، و التامين الصحي ، إذ يقوم المواطن بأشعار المصرف بدفع أجور الخدمات الى الجهات ذات العلاقة.

ثالثاً- الأدوات التي تستخدم لتنفيذ عملية توطين الرواتب:

تتمثل أدوات توطين الرواتب بـــ(البطاقات المصرفية ،أجهزة الصراف الألي ،ونقاط البيع) أذ يتم بيان تأثير كل من تلك الوسائل في معدل العائد على الموجودات وكالاتي :

[1] . أحمد عبيد عبد الله طوقان، وآخرون، تأثير توطين الرواتب في معدل العائد على الموجودات ت(ROA) بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية، بحث منشور، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15 ، العدد 52،2020، ص 250.

1.**البطاقات المصرفية** : إذ حققت المصارف إيرادات من هذا المجال عن طريق تحصيل رسوم وعمولات وعوائد مقابل تقديم تلك الخدمة ,ويمكن تلخيص أبرز تلك الخدمات بالنقاط الأتية[1].

أ. رسم إصدار البطاقات ورسوم التجديد وعمولات السحب النقدي .

ب. تحصيل عوائد مدينة على الأرصدة المكشوفة .

ج. العوائد المحصلة على الودائع الاجنبية طرف المرسل نتيجة استخدام البطاقات الدولية ،وفروق تغير العملة .

د. زيادة الودائع وذلك باحتفاظ الزبائن برصيد في الحساب الجاري .

هـ. جذب زبائن جدد ذوي ملاءة مالية .

2.أجهزة الصراف الالي (ATM) : إن تطوير قنوات الاتصال الإلكترونية كان له تأثير عميق على الصناعة المصرفية ،فعلى سبيل المثال أن التوزيع الإلكتروني للخدمات المصرفية للزبائن ،ظهر بإدخال أجهزة الصراف الآلي، وهي تكنولوجيا كان مصرف باركليز رائداً فيها في عام 1967، وتساهم أجهزة الصراف الآلي (ATM) في ارتفاع معدل (ROA) للمصرف إذ أن الاستثمار في أجهزة الصراف الألي يزيد من حجم وقيمة حسابات الودائع، ويقلل من تكاليف المعاملات المصرفية، ويقلل من عدد الموظفين وعدد الفروع وبالتالي يُحسّن من ربحية المصرف [2].

3.نقـــاط البيع Point of Sales (POS) : أن نقاط البيع تغطي مجموعة متنوعة من الخدمات المقدمة من خلال الآلات الموجودة في مؤسسات البيع بالتجزئة ،وهذه المحطات هي عموما أجهزة تم إنشاؤها بشكل مكتبي تقع في اماكن الخروج أو الراحة أو مؤسسة البيع بالتجزئة ،الأن تم ربط أجهزة نقاط البيع بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمؤسسات المالية، مما يسمح لزبائن التجزئة بالحصول على الموافقة على صرف الشيكات والشروع إلكترونياً في التحويلات من حساباتهم إلى متاجر التجزئة. في بعض للمنظمات، يمكن للزبائن إجراء إيداعات في حساباتهم.

تقبل أجهزة نقاط البيع إما بطاقة ائتمان بلاستيكية أو بطاقة خصم بلاستيكية، اعتماداً على ما إذا كان الزبون يريد تأخير الدفع عن طريق قرض الشراء المخصوم مباشرة من حساب الزبون .ومع تزايد نظم نقاط البيع الإلكترونية، من المحتمل أن يحل استخدامها محل العديد من المعاملات الورقية التي تتم من خلال المدفوعات النقدية ومعاملات الشيكات والائتمان

[1] . بري .دلال ، أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي، 2017، ص13.

[1.] Delgado, J. and Neito, M. J. Intent Banking in Spain, Some Stylized Facts: Monetary Integration,2004,P31

،وبالتالي فأن نقاط البيع تساهم بشكل كبير في تحقيق الارباح للمصارف المرتبطة بها حسابات اولئك الزبائن الذين يستخدمون هذه المحطات وبتكاليف منخفضة تتحملها تلك المصارف[1] .

رابعاً-توطين الرواتب في العراق[2] :

تم توطين رواتب كافة الموظفين المدنيين في كافة المؤسسات الحكومية العراقية بقرار من مجلس الوزراء رقم(313) في الأول من تشرين الثاني عام 2016، والذي نص على أن يتم توطين رواتب اثنتين من الوزارات العراقية نهاية العام 2016 ، وفي الثالث والعشرون من شهر آب أصدر مجلس الوزراء التعليمات التي تنظم عمل مشروع توطين رواتب العاملين في المؤسسات الحكومية بقرار(281) لعام 2017 ،وفي مطلع عام 2017 وضح محافظ البنك المركزي في مؤتمر رابطة المصارف العراقية الذي عقد في بيروت أن البنك المركزي بصدد السماح لقطاع المصارف للمشاركة بتوطين الرواتب للموظفين ومن ثم اقناع الدوائر بتوزيع الرواتب للموظفين الكترونياً، إذ إن عملية توطين الرواتب هي احدى الأدوات الفعالة التي تساهم في رفع مستوى الشمول المالي في البلد بشكل عام، إذ ان مشروع توطين الرواتب سيؤدي إلى زيادة في اعداد المستفيدين من الخدمات المالية المصرفية وتقليل اعداد المحرومين من الطبقات الفقيرة في التعامل مع المصارف.

يتم الاتفاق بين الطرفين المؤسسة الحكومية والمصرف على إجراءات التوطين، وبموافقة البنك المركزي العراقي على المصارف المتعاقدة، و تقوم بحسب التعليمات الصادرة من مجلس الوزراء المرقم (313)لعام 2016 و(281) لعام 2017 وزارة التخطيط بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي العراقي والأمانة العامة لمجلس الوزراء باستكمال اصدار رقم وظيفي موحد للعاملين في الدوائر الحكومية كافة، ،و يعتمد أساساً على قواعد بيانات الجهات الحكومية لا سيما القوائم المتعلقة بالرواتب المرتبطة بوزارة بأرسال القوائم الشهرية لرواتب موظفيها متضمنة تفاصيل الراتب والمخصصات الى كل من وزارتي التخطيط والمالية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بصيغة جداول الكترونية وفق النماذج القياسية التي يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بتعميمها الى الجهات كافة وتستحصل وزارة التخطيط نسبة (1%) من الراتب الاسمي من الموظف مقابل حصوله على رقم وظيفي موحد، على أن تستوفي النسبة المذكورة دورياً عند كل ترفيع الى درجة أعلى وتحديد آلية تحصيل الأجر الكترونياً ، بضوابط تصدر عن وازرة المالية، والبنك المركزي العراقي ،أذ يتم منح رواتب موظفي المؤسسة الحكومية المتعاقدة مع المصرف من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني التي يتكفل المصرف بتوفيرها من خلال فتح حساب للموظف ،وتكون مدة الاتفاق سنة واحدة قابلة للتجديد بشكل تلقائي باتفاق

---

[2]. Abebe. Girma The Impact of Information and Communication Technology on Performance of Commercial Banks in Ethiopia, Master Thesis, College of Business and Economics , Addis Ababa University , Addis Ababa, Ethiopia ,2016,P31.

[2] .للمزيد ينظر الى:

– أمجد جاسب عبد الرزاق ، مشروع توطين الرواتب في محافظة البصرة ، البنك المركزي العراقي –فرع البصرة ، قسم الاحصا ء والابحاث/شعبة الابحاث، بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي ، العدد السابع ، ايلول 2020، ص27–28.

– https://cbi.iq/news/view/935

الطرفين من تاريخ توقيع العقد، ويشمل تقديم جميع الخدمات من الدعم والصيانة واصدار بطاقات الدفع الإلكتروني لموظفيه ،وعند عدم رغبة المؤسسة في الاستمرار مع المصرف انتهاء العقد أو فسخة، يستمر نفاذ البطاقة الإلكترونية ويعامل الموظف معاملة الزبون العادي للمصرف دون القيام بإلغائها، كما ان المصرف ملزم بتوفير السيولة اللازمة والضرورية لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المتفق عليها، فضلاً عن الالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يحصل عليها بموجب هذا الاتفاق، كذلك التزام المصرف بقرارات البنك المركزي العراقي وكل ما يصدر بخصوص الضمانات الخاصة بنظام دفع الرواتب للموظفين الكترونياً وقد ساهم (43) مصرفاً في مشروع توطين الرواتب وهي كالآتي:

الجدول(1)

المصارف المساهمة في مشروع توطين الرواتب

التسلسل	المصارف	التسلسل	المصارف	التسلسل	المصارف
1	مصرف الرافدين	16	مصرف بغداد	31	مصرف آسيا العراق للاستثمار والتمويل الإسلامي
2	مصرف الرشيد	17	مصرف مياب	32	مصرف المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل
3	المصرف العراقي للتجارة	18	مصرف الاستثمار العراقي	33	مصرف أمين العراق للاستثمار والتمويل الإسلامي
4	مصرف اشور الدولي للاستثمار	19	مصرف الإقليم التجاري	34	مصرف اربيل للاستثمار و التمويل
5	مصرف التنمية الدولي	20	مصرف العالم الإسلامي للاستثمار والتمويل	35	مصرف المنصور للاستثمار
6	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	21	مصرف النهرين الإسلامي	36	مصرف الأنصاري الأسلامي للاستثمار

7	المصرف العراقي الإسلامي	22	مصرف عبر العراق	37	مصرف القرطاس الإسلامي
8	المصرف الأهلي العراقي	23	المصرف الزراعي التعاوني	38	مصرف العراق الأول الإسلامي للاستثمار و التمويل
9	المصرف الدولي الإسلامي	24	مصرف الثقة الدولي	39	مصرف القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار
10	مصرف الخليج التجاري	25	مصرف الراجح الإسلامي	40	مصرف العربية الإسلامي
11	مصرف الموصل	26	مصرف نور العراق الإسلامي	41	مصرف المال الإسلامي للاستثمار
12	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	27	مصرف الطيف الإسلامي	42	مصرف سومر التجاري
13	مصرف بيبلوس	28	مصرف المشرق العربي الإسلامي للاستثمار	43	مصرف بيروت والبلاد العربية
14	المصرف الصناعي	29	مصرف زين العراق الإسلامي للاستثمار		
15	مصرف الجنوب الإسلامي	30	مصرف الإتحاد العراقي		

المصدر: احصائيات البنك المركزي العراقي،2024.

والشكل الآتي يوضح زيادة عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم داخل المصارف الى (6.6) مليون عام 2022بعد ما كان (4) مليون موظف عام 2021.

الشكل (1)

معدل نمو عدد الموظفين الذين تم توطين رواتبهم للقطاع العام للمدة (2019-2022)

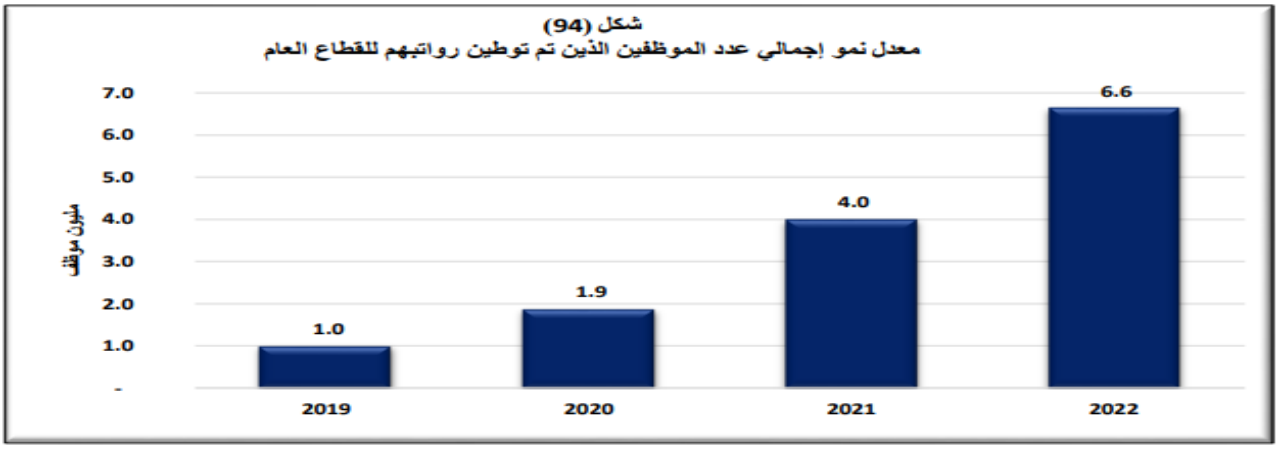

المصدر: البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي ، 2022، ص125.

المبحث الثاني

السيولة المصرفية

أولاً-مفهوم السيولة المصرفية:

تعتمد المصارف التجارية اعتمادا كبيرا على الودائع قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون، كما أن جزءا كبيرا من هذه الودائع يكون للمودعين الحق في سحبها عند الطلب أو بعد فتره، بالتالي فإنه من الممكن أن يتعرض المصرف لطلبات سحب كبيرة في نفس الوقت، مما يحتم على المصارف التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الودائع قصيرة الأجل، ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ المصرف بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة، حيث إنه إذا فعل ذلك لن يتمكن من تحقيق الأرباح، وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر، من هدف السيولة وهدف الربحية يعتبران هدفين متعارضين من الواجب الموائمة بينهما، فالمصرف الجيد هو الذي يتبع سياسة استثمارية تمكنه من خلالها بتوزيع أصوله، بحيث يمكن تحقيق كل من هدفي السيولة والربحية، فعلى المصرف أن يسعى من خلال حصوله على الودائع إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وفي الوقت نفسه تحقيق أكبر ضمان لأصحاب الودائع، وعليه فإن سر نجاح المصرف يرتكز على قدرته في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية ، [1]عَرفَ السيولة المصرفية على أنها مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته التي تشمل وبصورة اساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون ، وعُرفت على أنها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتمويل الزيادة

[1] إبراهيم مسعود الفرجاني ، عبدالله جاد المولى الدرسي ، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية ، مجلة الجامعي ، العدد33 ، 2021، ص206-207.

في جانب الموجودات من دون اللجوء إلى تنقيد الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر ذات تكلفة عالية[1] .

ويُقصد بالسيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع، كما وتُعرف بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصولو، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسيولة او هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمة لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير.[2] وللسيولة المصرفية ثلاثة أبعاد:[3]

1. الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
2. المخاطرة: هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود أو احتمالية تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
3. التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

ثانياً// العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

1. عمليات الايداع والسحب على الودائع في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً - أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية - إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع - أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية - دور في تحسين سيولة المصرف التجاري[4].
2. عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية ويجب الملاحظة هنا ان عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي الى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية. اما على مستوى المصرف التجاري

---

[1] افتخار محمد مناحي الرفيعي ، السياسة النقدية وأثرها في السيولة المصرفية في العراق للمدة (2005 -2018) ، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 65، 2022، ص279.

[2] خلف محمد حمد ، احمد فريد ناجي ، مخاطر السيولة واث ا رها عمى ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 50 ، العراق ، 2017 ، ص406.

[3] سيرين سميح أبو رحمه ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، 2009 ، ص18.

[4] نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، إدارة السيولة في المصرف التجاري ، إضاءات ، السلسلة الخامسة ، العدد 2 ، الكويت ، 2012، ص2.

الواحد فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة فالمصرف الذي يحقق رصيداً دائناً قبل المصارف الاخرى سيشهد تحسناً في سيولته وبالعكس[1]

[1] شيماء يونس كاظم ، اثر السيولة النقدية في مستوى أداء المصارف دراسة تحليله قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة (1997-2011) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة سانت كليمنتس البريطانية ، العراق ، 2014 ، ص68-69.

المبحث الثالث

الجانب العملي تحليل الاستبيان

جدول (2) المعلومات الديموغرافية

المتغير	الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل والدرجة الوظيفي	معاون محاسب	19	38
	محاسب	11	22
	مدير حسابات	10	20
	خبير مالي	6	12
الجنس	ذكر	20	40
	انثى	15	30

-المصدر: الباحثين بالاعتماد على عينة من كوادر المصارف الحكومية العراقية.

يلاحظ من الجدول رقم (1) المعلومات الديموغرافية لعينة البحث فتة الدرجة الوظيفة وكان التكرار(19) والنسبة المئوية (38%)وهذا ما يتناسب مع الحقل الثاني المتمثل بالجنس فئة حيث كان التكرار (20) والنسبة المئوية(40%) .

جدول (2) يخص الفقرة:

(هل توطين الراتب موظفي القطاع العام يساهم في توفير السيولة للمصارف)

ANOVA Table

			Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Between Groups	(Combined)	1.698	3	.566	2.490	.063
	Within Groups		29.783	131	.227		

	Total	31.481	134			

- المصدر: الباحثين بالاعتماد على عينة من كوادر المصارف الحكومية العراقية.
- **النتائج:**
  - F = 2.490
  - Sig. = 0.063
- **الاستنتاج:**

بما أن مستوى المعنوية (0.063) أكبر من 0.05، فإننا نقبل فرضية العدم. وهذا يعني أنه لا يوجد فرق معنوي في متوسط الاستجابات حول ما إذا كان توطين رواتب موظفي القطاع العام يُسهم في توفير السيولة للمصارف.

جدول(3) يخص الفقرة :

(ماهي العوائد المالية الناجمة عن عملية التوطين للمصارف)

ANOVA Table							
			Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Between Groups	(Combined)	.448	2	.224	.953	.388
	Within Groups		31.033	132	.235		
	Total		31.481	134			

- **النتائج:**
  - قيمة F = 0.953
  - Sig. = 0.388
- **الاستنتاج:**

مع قيمة p تساوي 0.388 (أكبر من 0.05)، يُستنتج عدم وجود فروق معنوية بين المجموعات؛ مما يعني أن العوائد المالية المعلنة لا تختلف بشكل ملحوظ بين الفئات المختلفة ضمن العينة.

جدول (4) يخص الفقرة

(هل عملية التوطين تلبية عمليات الدفع والتحويل الالكترونية)

ANOVA Table							
			Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Between Groups	(Combined)	.569	1	.569	2.450	.120
	Within Groups		30.912	133	.232		
	Total		31.481	134			

- **النتائج:**
  - قيمة F = 2.450
  - Sig. = 0.120
- **الاستنتاج:**

بما أن(0.05 <) Sig. = 0.120 ، فإن الفروق بين المجموعات غير معنوية؛ أي أن عملية التوطين لا تُظهر اختلافًا كبيرًا في تلبية عمليات الدفع والتحويل الإلكترونية.

جدول (5) يخص الفقرة

(ماهي العوائق الرئيسية أمام استخدام التقنيات الرقمية في عملية التوطين)

ANOVA Table							
			Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Between Groups	(Combined)	.791	3	.264	1.126	.341

Within Groups	30.690	131	.234		
Total	31.481	134			

- **النتائج:**

  - قيمة F = 1.126
  - Sig. = 0.341

- **الاستنتاج:**

مع Sig. = 0.341 ، تُقبل فرضية العدم، مما يعني عدم وجود فروق معنوية بين المجموعات حول العوائق الرئيسية لاستخدام التقنيات الرقمية في التوطين.

جدول (6) يخص الفقرة :

(هل السيولة الناجمة عن عملية التوطين مستقرة)

ANOVA Table

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	(Combined)	.059	1	.059	.251	.617
Within Groups		31.422	133	.236		
Total		31.481	134			

- **النتائج:**

  - قيمة F = 0.251
  - Sig. = 0.617

- **الاستنتاج:**

حيث أن Sig. = 0.617 ، تُقبل فرضية العدم؛ مما يشير إلى أن السيولة الناجمة عن عملية التوطين مستقرة ولا توجد فروق معنوية بين الفئات المدروسة.

جدول (7) يخص الفقرة:

(هل هناك وفرة من السيولة تحققت في الربع الأول من السنة في تقارير المالية للمصارف)

ANOVA Table

			Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	(Combined)		.193	4	.048	.200	.938
Within Groups			31.289	130	.241		
Total			31.481	134			

- **النتائج:**

- قيمة F = 0.200
- Sig. = 0.938

الاستنتاج:

قيمة p البالغة 0.938 تدعم قبول فرضية العدم؛ أي أنه لا يوجد اختلاف معنوي في تقييم وفرة السيولة في الربع الأول بين المجموعات.

جدول (8) يخص الفقرة

(ماهي الأسباب الرئيسية لعدم استخدام الخدمات المالية الناجمة عن توطين الرواتب)

ANOVA Table

			Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	(Combined)		1.348	3	.449	1.954	.124
Within Groups			30.133	131	.230		
Total			31.481	134			

- **النتائج:**

- قيمة F = 1.954
- Sig. = 0.124

الاستنتاج:

مع0.124 = .Sig ، تُقبل فرضية العدم؛ مما يشير إلى أن الأسباب التي تم ذكرها لعدم استخدام الخدمات المالية لا تختلف بشكل معنوي بين الفئات المختلفة في العينة.

الاستنتاجات:

1. عدم وجود فروق معنوية ملحوظة:

يشير تحليل ANOVA إلى قبول فرضية العدم في معظم المتغيرات المتعلقة بتأثير توطين رواتب القطاع العام على السيولة المصرفية والعوامل المرتبطة بها؛ حيث أن جميع مستويات الدلالة (p-values) كانت أكبر من 0.05. وهذا يشير إلى عدم وجود فروق إحصائية معنوية .

2. أثر محدود للتوطين على السيولة:

رغم الإمكانيات النظرية التي يوفرها توطين الرواتب لتعزيز السيولة المصرفية، إلا أن النتائج العملية في الدراسة لم تظهر فروقًا ملحوظة. قد يكون ذلك نتيجة لعوامل مثل قيود حجم العينة أو عدم كفاية تباين المتغيرات المدروسة.

3. ضرورة دعم البنية التحتية الرقمية:

تبين من الدراسة أن نجاح عملية توطين الرواتب في تحقيق الودائع البنكية وتنشيط دورة الائتمان يعتمد بشكل كبير على تطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية. فقد يكون نقص الاستثمار في التقنيات الرقمية أحد العوائق التي تقلل من تأثير التوطين.

4. أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية والمصرفية:

يتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من نظام توطين الرواتب تنسيقًا محكمًا بين الجهات الحكومية والبنوك. عدم وجود فروق معنوية قد يشير أيضًا إلى قصور في تنفيذ السياسات المشتركة أو غياب الاستراتيجيات المتكاملة لتعزيز الشمول المالي.

التوصيات:

1. **تعزيز البنية التحتية الرقمية:**

- **الاستثمار في التقنيات الحديثة :**ينبغي على المصارف والحكومة العمل على تحديث وتطوير الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في عملية توطين الرواتب لتسريع عملية التحويل ومراقبة العمليات المالية بكفاءة.
- **برامج التدريب والتوعية :**تنظيم حملات تدريبية للمستخدمين والموظفين في القطاع المصرفي لتعزيز الكفاءة في استخدام التقنيات الرقمية.

2. **توسيع التعاون بين الجهات الحكومية والمصرفية:**

- **تنسيق السياسات :**إنشاء لجان مشتركة بين الجهات الحكومية والمصرفية لوضع استراتيجيات متكاملة تسهم في تحسين عملية التوطين وتحقيق الأهداف المنشودة.

- **تبادل البيانات والمعلومات :**تعزيز آليات تبادل البيانات بين الوزارات والمصارف لتحديث قواعد البيانات وتحسين دقة المعلومات المستخدمة في الدفع الإلكتروني.

3. **تشجيع الشمول المالي:**

- **تحفيز فتح الحسابات البنكية :**تقديم حوافز للمواطنين لفتح حسابات بنكية واستخدامها بانتظام، مما يسهم في زيادة قاعدة الودائع البنكية.

- **إدخال خدمات مالية متكاملة :**تطوير خدمات مصرفية إلكترونية شاملة تناسب احتياجات مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات التي تتعامل بشكل محدود مع التقنيات الرقمية.

4. **دراسات وبحوث مستقبلية:**

- **زيادة حجم العينة :**ينصح بإجراء دراسات مستقبلية باستخدام عينات أكبر لضمان تمثيل أوسع وتحليل

- أكثر دقة للفروق المحتملة.

- **دراسة المتغيرات الوسيطة :**تضمين متغيرات إضافية مثل مستوى التحول الرقمي، وحجم التعاملات البنكية، ومدى تطبيق السياسات الإدارية التي تؤثر في فعالية عملية التوطين.

- **البحوث الطولية :**إجراء دراسات طولية لمتابعة تأثير التوطين على السيولة المصرفية على مدى فترات زمنية أطول، مما يساعد في تقييم التأثيرات طويلة المدى.

المصادر:

[1] . أحمد عبيد عبد الله طوقان، وآخرون، تـأثير توطين الرواتب في معدل العائد على الموجودات ت(ROA) بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية، بحث منشور، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15 ،2020.

2. أمجد جاسب عبد الرزاق ، مشروع توطين الرواتب في محافظة البصرة ، البنك المركزي العراقي –فرع البصرة ، قسم الاحصا ء والابحاث/شعبة الابحاث، بحث منشور في مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي ، العدد السابع ، ايلول 2020.

3 . بري .دلال ، أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي، 2017. - https://cbi.iq/news/view/935

البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي.

1.Connecting the Commonwealth, Kentucky Human Resource Information System ,Answers to Frequently Asked Direct Deposit Questions, (2015.

2. Abebe. Girma The Impact of Information and Communication Technology on Performance of Commercial Banks in Ethiopia, Master Thesis, College of Business and Addis Ababa University , Addis Ababa, Ethiopia ,2016. Economics ,

3. Harrison .Kayla, (2018), What Is a Paycard ?

4. Delgado, J. and Neito, M. J. Intent Banking in Spain, Some Stylized Facts: Monetary Integration,2004,P31

https://www.businessnewsdaily.com/